ADALAH
عدالة
עדאלה
اليوبيل الفضي 25 YEAR ANNIVERSARY

تقرير عدالة
لعام 2021

الشرطة الإسرائيلية ترافق مستوطنين إسرائيليين أثناء مهاجمتهم لسكان فلسطينيين في مدينة اللد واشتباكهم معهم، 12 أيار 2021.

تصوير: أورين زيف، ActiveStills

2021
عام الأحداث المتقلبة

كان عام 2021 عامًا متقلبًا. كانت أحداث هبة الكرامة في أيار لحظة حاسمة شهدنا فيها تصعيدًا شديدًا في السياسات القمعية والعنصرية. كما شهدنا جولة رابعة من الانتخابات الإسرائيلية في غضون عامين. وتذرعت السلطات الإسرائيلية بمكافحة العنف والجريمة في المجتمع العربي بهدف إدخال إجراءات تعسفية وقمعية ضد المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك مشروع قانون لتوسيع صلاحيات الشرطة لمداهمة المنازل والاستيلاء على الممتلكات دون أمر قضائي، وقرار بالسماح لجهاز المخابرات (الشاباك) والجيش بالعمل في البلدات العربية، وإقامة وحدة سرية شبه عسكرية (مستعربين) جديدة للعمل حَصْرِيًّا في البلدات العربية. يتحدى مركز عدالة هذه الإجراءات، التي إذا تم تطبيقها، ستؤدي إلى مسارين منفصلين لتطبيق القانون، واحد للإسرائيليين والآخر للمواطنين الفلسطينيين.

صادقت المحكمة العليا في تموز، على "قانون أساس - إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي"، المعروف بقانون القومية، على الرغم من الالتماسات العديدة التي قدمت ضد القانون من مختلف المؤسسات

والجهات، ومن ضمنها التماس مركز عدالة. يشرعن القانون الفوقية الاثنية لليهود والفصل العنصري كمبدأين أساسيين لدولة إسرائيل، ويستثني المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ويلغي حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.

صنّفت إسرائيل ست منظمات حقوق إنسان ومجتمع مدني فلسطينية بارزة، على أنها "منظمات إرهابية"، تؤدي جميعها دورًا حيويًا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري وفي حماية حقوق الإنسان وتقديم الخدمات الاجتماعية، وينشط بعضها أمام المحكمة الجنائية الدولية. يُقدم مركز عدالة الاستشارة القانونية للمؤسسات الفلسطينية ضد محاولة إسرائيل نزع الشرعية عن هذه المؤسسات.

على الرغم من التحديات الصعبة العديدة المترتبة على هذه الأحداث، ومع استمرار جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة، حقق طاقم عدالة إنجازات كبيرة ومهمة من خلال عمله القانوني والمرافعة الدولية. شملت النجاحات توفير المعلومات الصحية الطارئة باللغة العربية من قبل المؤسسات الحكومية وإتاحة اللقاحات ضد فيروس كورونا للفئات الفلسطينية الضعيفة مثل السكان البدو في النقب، والفلسطينيين الذين يعيشون في الأحياء الواقعة خارج جدار الفصل العنصري في القدس المحتلة، والأسرى الفلسطينيين. كما فاز عدالة بجائزة دولية مرموقة عن عمله للدفاع عن حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل خلال جائحة كورونا.

في أعقاب أحداث هبة الكرامة في أيار 2021 ترافع مركز عدالة قضائيا عن عشرات المتظاهرين والمعتقلين الفلسطينيين الذين اعتدت عليهم الشرطة الإسرائيلية واعتقلتهم بوحشية، وسعى من أجل إطلاق سراح بعض المتظاهرين بشروط مخففة، بمن فيهم قيادات سياسية. أدت الأنشطة التي قامت بها مؤسسات حقوق الإنسان في مجال المرافعة الدولية، ومن بينها مركز عدالة، إلى رقابة دولية لمتابعة الأحداث والنظر في أعمال العنف والتحريض ضد المواطنين الفلسطينيين من قبل الجماعات اليهودية اليمينية المتطرفة وكبار المسؤولين الإسرائيليين، وكان أهمها تشكيل لجنة من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في الأحداث، وللمرة الأولى تعالج فيها الأسباب الجذرية للتمييز العنصري الإسرائيلي الممنهج ضد الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الضفة الغربية، غزّة والقدس.

نتيجة استمرارنا بعملنا لمحاربة التهجير القسري في النقب، نجح مركز عدالة في إبطال أوامر إخلاء بحق السكان البدو في قرية السر المعترف بها من قبل الحكومة الإسرائيلية. أصدرت المحكمة أوامر الإخلاء هذه دون علم أهل القرية ومن دون إتاحة الفرصة لهم في الدفاع عن حقوقهم ضد دعاوي الإخلاء. كما أجرت السلطات تعديلات على مخطط لبناء منجم للفوسفات في قرية الفرعة بسبب المخاطر الصحية والبيئية المترتبة على ذلك، وساهم عدالة في تعليق مخططات للسكن المؤقت، والتي تهدف إلى تهجير آلاف المواطنين الفلسطينيين من القرى مسلوبة الاعتراف في النقب.

وساهمنا في مجال المرافعة الدولية في قضايا عديدة، كان من أبرز نتائجها قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق جنائي في "الوضع في فلسطين". يؤكد هذا القرار الفاصل على ما يردده عدالة والعديد من منظمات حقوق الإنسان الأخرى منذ سنوات: إن إسرائيل ترتكب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع انعدام المساءلة في ظل النظام القانوني الإسرائيلي.

نظرًا إلى الإجراءات التعسفية والقاسية التي اتخذتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في عام 2021، يفتخر مركز عدالة بهذه الأنشطة والإنجازات التي دافعنا من خلالها عن حقوق الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر.

مع كامل الشكر والتقدير،

أ.د. محمود يزبك، رئيس مجلس إدارة عدالة
د. حسن جبارين، مدير عام عدالة

إنجازات عام 2021

حقوق الإنسان في ظل وباء كورونا

واصل مركز عدالة في عام 2021 مواجهة التحديات في ظل استمرار أزمة كورونا من خلال محاربة التمييز ضد الفلسطينيين والمساواة في إتاحة الخدمات والموارد، بما في ذلك **توفير اللقاحات وحرية التنقل والحقوق السياسية**. اتخذ عدالة إجراءات قانونية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً شملت التماسا للمحكمة العليا ضد الصلاحيات المطلقة الممنوحة للحكومة بموجب قانون فيروس كورونا.

في نهاية عام 2020، بدأت إسرائيل في توفير لقاحات ضد فيروس كورونا مستثنية فئات معينة من الفلسطينيين. بعد تدخلات عدالة القانونية في كانون الثاني من عام 2021، افتتحت صناديق المرضى **مراكز تطعيم جديدة في العديد من القرى** لخدمة عشرات الآلاف من البدو سكان النقب ولحوالي 150 ألف فلسطيني يعيشون في الأحياء الواقعة خارج جدار الفصل العنصري في القدس المحتلة.

أمر وزير الأمن الداخلي مصلحة السجون الإسرائيلية بعدم تطعيم السجناء والأسرى، خلافًا لتوجيهات وزارة الصحة. وفقط بعد أن قدمت خمس منظمات حقوقية، هي أطباء من أجل حقوق الإنسان، جمعية حقوق المواطن، عدالة، هموكيد وحاخامات لحقوق الإنسان، التماسًا إلى المحكمة العليا في كانون الثاني، بدأت مصلحة السجون في **تطعيم الأسرى والسجناء**، بمن فيهم آلاف الأسرى الفلسطينيين.

في أعقاب التماس قدمه عدالة إلى المحكمة العليا في آذار، قامت وزارة الصحة بتعديل نموذج **"الشارة الخضراء" الجديدة بإضافة نص باللغة العربية**، إلى جانب العبرية. تحمل البطاقات، التي تمثل دليلاً رسميًا على التطعيم أو الشفاء من فيروس كورونا، الآن نصًا عربيًا موازيًا.

وأضافت **خدمة إسعاف نجمة داوود الحمراء موقعًا باللغة العربية**، بالإضافة إلى موقعيها باللغتين العبرية والإنجليزية، ردًا على التماس قدمه مركز عدالة للمحكمة العليا في شهر كانون الثاني طالب فيه بإتاحة معلومات طبية تتعلق بفيروس كورونا على الموقع باللغة العربية لمصلحة الفلسطينيين في إسرائيل والقدس الشرقية.

أصدر مركز عدالة في آب تقريرًا شاملاً بثلاث لغات بعنوان **"حماية حقوق الإنسان في حالات الطوارئ: قراءة في أداء المحكمة العليا في بداية أزمة الكورونا"**، يحلل فيه القرارات في 88 قضية تم رفعها خلال الموجة الأولى من الجائحة في عام 2020. يُبين التقرير عدم استعداد المحكمة العليا للتدخل لحماية حقوق الإنسان ومنع اتخاذ قرارات حكومية دون رقابة برلمانية من قبل الكنيست. وعرض عدالة النتائج الرئيسية للتقرير في ندوة عبر الإنترنت حول القانون المقارن، عقدتها لجنة الحقوقيين الدولية.

عدالة يفوز بجائزة تحدي العدالة العالمي عن مشروع طوارئ جائحة كورونا

في شهر أيار 2021، منحت مؤسسة مشروع العدالة العالمية جائزة " تحدي العدالة العالمي لمركز عدالة على عن مشروع طوارئ جائحة كورونا، الذي يتحدى السياسات التمييزية وعدم المساواة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل خلال أزمة كورونا.

كان مركز عدالة واحد من ستة فائزين من جميع أنحاء العالم في هذه المنافسة لعام 2021، تم اختيارهم من بين المرشحين الـ 30 النهائيين من بين 425 مشاركًا من 114 دولة. كان موضوع مسابقة هذا العام تحديد المشاريع المتميزة التي تسعى لتطبيق سيادة القانون والمساواة وحمايتهما وترسيخهما بمواجهة جائحة كورونا غير المسبوقة.

تم اختيار مشروع عدالة لفعاليته في استخدام المسار القانوني لمعالجة سياسات السلطة التمييزية خلال الجائحة، مما أدى إلى نتائج إيجابية مهمة في النضال من أجل الحقوق الأساسية وعدم التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وقت الأزمة.

قالت إليزابيث أندرسن، المديرة التنفيذية لمشروع العدالة العالمية: **"لقد ضربت جائحة كورونا العالم في خضم أزمة سيادة القانون المتفاقمة، كما هو موثق في نتائج بحث مشروع العدالة العالمية، مما أكد على أهمية تحقيق تعاف عادل وشامل. لهذا السبب أردنا تسليط الضوء على الطرق الفعالة والمبتكرة لمواجهة تحديات الحوكمة المتفاقمة المترتبة عن هذا الوباء المستمر. تعد الأساليب الواعدة التي اتبعتها هذه المشاريع الستة الفائزة، وأيضا من قبل جميع المتأهلين للتصفيات النهائية للتحدي الثلاثين، بمثابة ضوء منير لصناع التغيير في جميع أنحاء العالم. يشرفنا أن تقدير مجهودهم ويسعدنا أن نرحب بهم في شبكة مؤسسات مشروع العدالة العالمية".**

رجال شرطة مدججون بالسلاح في مظاهرة في حيفا، 9 أيار 2021.

تصوير: ماريا زريق، ActiveStills

هبّة الكرامة
أيّار 2021

شهد الفلسطينيون في شهر أيار 2021 تصعيدًا خطيرًا في العنف من قبل قوات الأمن الإسرائيلية في الداخل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة. اندلعت مواجهات عنيفة نتيجة القمع الإسرائيلي التعسفي للاحتجاجات ضد التهجير القسري للفلسطينيين من حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، ثم تصاعدت الأحداث بعد أن اقتحمت الشرطة الإسرائيلية باحات المسجد الأقصى وحاصرته واعتدت على المصلين. كما قامت إسرائيل بتجديد عدوانها على قطاع غزة، حيث شنت غارات جوية واسعة النطاق أسفرت عن استشهاد 240 مواطنًا فلسطينيًا، بينهم 65 طفلاً.

بعد أن خرج الفلسطينيون في الداخل في مظاهرات حاشدة تلاحمًا مع أبناء شعبهم في الضفة الغربية والقدس والقطاع، واجهوا العنف والقمع المفرط من قبل الشرطة الإسرائيلية والجماعات اليهودية المتطرفة، التي قامت بالاعتداء على الفلسطينيين بحماية وتواطؤ المؤسسة الأمنية. ودعت القيادة الفلسطينية في إسرائيل إلى ضبط النفس رداً على حالات متفرقة لمواطنين فلسطينيين قاموا بمهاجمة أفراد وتخريب ممتلكات. طوال هذه الفترة، عمل فريق عدالة على مدار الساعة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين.

ردت الشرطة على احتجاجات المواطنين الفلسطينيين في هبة الكرامة **بحملة اعتقالات واسعة وقمع وحشي لحرية التعبير والاحتجاج**. قدم محامي عدالة الاستشارة والتمثيل القانوني للمعتقلين والمتظاهرين وفعّلوا عددًا من خطوط الطوارئ على مدار الساعة. نجح مركز عدالة، بالتعاون والتنسيق مع محامين متطوعين، بإطلاق سراح عشرات المتظاهرين المعتقلين، كما نجح عدالة في إلغاء وتخفيف شروط إطلاق سراح قاسية على المعتقلين الذين أفرج عنهم، والحظر التعسفي على المشاركة في الاحتجاجات، وحتى قرارات إبعاد المتظاهرين عن منازلهم.

قدم مركز عدالة شكاوى ضد هجمات عناصر الأمن والاعتداء الوحشي بالضرب على المواطنين الفلسطينيين في الداخل، بما في ذلك داخل ما أسماها المعتقلين بـ **"غرفة التعذيب" في مركز شرطة "المسكوبية" في الناصرة**. كما حُرم العديد من المعتقلين، بما فيهم القاصرين، من العلاج الطبي بعد إصاباتهم نتيجة لاعتداء الشرطة عليهم.

قدم عدالة الاستشارة والمساعدة القانونية لعشرات المحامين المتطوعين الذين مثلوا المئات من المواطنين الفلسطينيين في الداخل الذين تم اعتقالهم خلال المظاهرات في جميع أنحاء البلاد. وعقد عدالة **ورشة عمل تدريبية طارئة للمحاميات والمحامين حول تمثيل المتظاهرين في مراكز الشرطة الإسرائيلية**، حضرها أكثر من 160 محاميًا عربيًا في خضم الأحداث في أيار 2021. استخدم العديد من المشاركين في الورشة على الفور مهاراتهم المكتسبة حديثًا لمساعدة المتظاهرين.

قاد مركز عدالة هيئة الدفاع عن الشيخ كمال الخطيب، رئيس لجنة الحريات في لجنة المتابعة العليا، الذي أعتقل في 14 أيار عندما اقتحمت عناصر الأمن منزله في بلدة كفر كنا بعمليّة أشبه بالعسكريّة أسفرت عن إصابة العشرات من سكان القرية. ووجهت إليه تهمة التحريض بناء على منشورات على موقع فيسبوك، في وقت لم يدع أيًا منها إلى العنف. وبعد شهر من احتجازه، ألغت المحكمة المركزية قرار تمديد اعتقاله. القضية لا تزال جارية.

كما مثل عدالة محمد أسعد كناعنة، عضو لجنة المتابعة والقيادي في حركة أبناء البلد، الذي اتهم بالتحريض ودعم الإرهاب بعد أن اعتقل في 14 حزيران على خلفية كلمته التي ألقاها خلال تظاهرة في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، وبالاستناد إلى منشورات قديمة على صفحته في موقع فيسبوك رحب فيها بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وأدان الاعتقال الإداري. أقرت محكمة الصلح في القدس الإفراج عنه وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية بعد شهر من اعتقاله. القضية لا تزال جارية.

شارك 45 دبلوماسيًا وعضوًا في منظمات دولية، في جلسة إحاطة عقدها كلًا من مركز عدالة ومركز مساواة وعضو الكنيست يوسف جبارين، كممثل عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، لمناقشة أحداث هبة الكرامة. ودعت لجنة المتابعة العليا المجتمع الدولي للتدخل الفوري لحماية أرواح المواطنين الفلسطينيين.

تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أيار قرارًا بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، بما في ذلك الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار. يمثل هذا القرار التاريخي المرة الأولى التي يحقق فيها مجلس حقوق الإنسان في التمييز العنصري الإسرائيلي المنهجي ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. وقدم عدالة معلومات إلى مجلس حقوق الإنسان حول العنف المنظم من قبل الجماعات الإسرائيلية اليهودية المتطرفة، وعنف الشرطة، والتحريض من قبل المسؤولين الإسرائيليين.

لقطة من مقابلة متلفزة لقناة رواق مع عمير لوابنة، 24 حزيران 2021.

اعتداء الشرطة على شاب من الناصرة

وثق مركز عدالة شهادات تُفيد باعتداءات منهجية وتعسفية وضرب وحشي من قبل الشرطة الإسرائيلية للمتظاهرين وعابري السبيل الأبرياء والأطفال وحتى المحامون داخل مركز شرطة "المسكوبية" في الناصرة خلال مظاهرات هبة الكرامة في المدينة. الشهادات المروعة والصادمة من الضحايا والمحامين والمسعفين تروي قصة وحشية الشرطة الإسرائيلية الممنهجة والإساءة الجسدية واللفظية والنفسية تجاه المواطنين الفلسطينيين في المدينة، وتشير إلى وجود "غرفة تعذيب" داخل محطة شرطة الناصرة أشرف عليها ضباط إسرائيليون – بحسب ما وصفه المعتقلين والمحامين الذين تواجدوا في المكان.

قام مركز عدالة في 7 حزيران 2021 بتقديم شكوى رسمية للتحقيق في الخروقات الخطيرة من جانب عناصر الأمن الإسرائيلية في الناصرة، والتي ترقى إلى جرائم جنائية خطيرة استمرت عدة أيام ابتداءً من 9 أيار 2021.

أدلى عُمير لوابنة بشهادته التالية لمركز عدالة، بعد تعرضه لهجوم تعسفي واعتقاله من قبل الشرطة بعد أن أوقف سيارته بعد الساعة التاسعة مساءً بقليل عشية عيد الفطر. في حين كانت هناك مظاهرات في المنطقة، لم يشارك عُمير بالمظاهرات.

غطّيت وجهي بينما كنت أتوسل إلى رجال الشرطة الذين أحاطوا بي لإطلاق سراحي لأنني لم أفعل شيئًا. وفجأة، بدأ أحد رجال الشرطة يركلني في وجهي ورأسي، ويدوس بحذائه على رأسي ثم على كتفي. تجمع العديد من رجال الشرطة حولي بينما كنت مستلقيا على الأرض، وبدأوا في ضربي، بالركل واللكم. شعرت بألم شديد في جميع أنحاء جسدي، من رأسي إلى ساقي، وبدأ أحدهم يركلني في رقبتي. في تلك اللحظة، ظننت أنني سأموت.

بعد بضع دقائق، جرّني اثنان من رجال الشرطة إلى مركز الشرطة في المدينة. حاولت أن أشرح لهم أنني لم أفعل شيئًا، لكن عندما حاولت التحدث بدأوا يلكمونني في بطني ... رأيت أن كل معتقل يحضرونه إلى محطة الشرطة، كانوا يضربون رأسه بالباب. حاولت إبقاء رأسي بعيدًا عن الباب لأنني لا أريد ندبة تبقى معي مدى الحياة لكنهم واصلوا محاولة ضرب رأسي بالباب.

عندما دخلنا المخفر [مركز الشرطة]، واصلنا السير مباشرة واستدرنا يسارًا عبر المدخل. بدأ أحد الضباط على الفور في شتمي أنا وعائلتي، وصفعني آخر على وجهي. كان هناك الكثير من المعتقلين في الغرفة، وقد صُدمت عندما رأيت أنهم يبدون كأسرى حرب: أجبروا على الجلوس على الأرض، وأرجلهم مطويّة تحت أجسادهم ورؤوسهم للأسفل. كان أحد الضباط الملثمين يتجول في الغرفة وبيده شيء ما - لم أستطع معرفة ما إذا كان هراوة أم شيئًا آخر - لكن كلّ من رفع رأسه تعرض للضرب على رأسه بهذا الشيء. دفعوني إلى الأسفل في إحدى الزوايا وخفضت رأسي وجلست متكورًا . ومع ذلك، ضربني ضابط الشرطة نفسه بشدة على رأسي بهذا الشيء.

بعد ثوان شعرت بألم حاد في رأسي. رأيت كمية كبيرة من الدم تتساقط من جرح في الرأس، وشعرت بدوار شديد ... عندما رأوا ذلك، أخرجتني الشرطة، وأمرتني بوضع رأسي تحت صنبور الماء. قلت لهم إنني لن أضع رأسي تحت صنبور المياه لأن ذلك سيزيد من الألم ويزيد من حدة النزيف، وأيضًا أنهم ليسوا أطباء، ولست بحاجة إلى تشخيص من قبل رجال الشرطة بل إلى علاج طبي متخصص. قال لي أحد رجال الشرطة أن أصمت وضربني على بطني. شعرت بالخطر فاتبعت أوامره ووضعت جزءًا فقط من رأسي تحت الصنبور، حتى لا يؤذي الجرح. ثم قال لي الضابط أن أضع رأسي بالكامل تحت الصنبور، وأمسك بي من رقبتي وأجبرني على وضع الجرح تحت الصنبور".

عُمير لوابنة
من سكان مدينة الناصرة، تم اعتقاله واحتجازه وضربه بوحشية من قبل الشرطة خلال أحداث هبة الكرامة أثناء قيامه بسحب الأموال من جهاز الصراف الآلي.

الحق في التعليم

تصوير ماتي ميلشتين

تمويل عادل لأطر تربوية لا منهجية

رداً على التماس قدّمه مركز عدالة إلى المحكمة العليا، قررت وزارة التربية والتعليم إعادة النظر في الميزانية المطروحة لبرنامج "براعم" للطلاب ما بعد دوام المدرسة. كانت قد أدّت الميزانية المطروحة إلى تمييز ضد الطلاب الذين يقطنون في قرى عربية فقيرة تتواجد في نطاق مجالس إقليمية غنيّة نسبيًا. يترتّب على هذه القضية تداعيات واسعة لمجموعات أخرى في البلاد تعاني من تمييز مشابه.

الحق في التعليم الأساسي

في أعقاب تدخّل مركز عدالة، سمح المجلس الإقليمي "ماطي آشر" في شهر شباط لطفلة عربية بالتسجيل في حضانة بلدة يهوديّة مجاورة لمكان إقامتها. وكانت خطوة المجلس لمنع أسرة الطفلة من تسجيلها في روضة الأطفال محاولة واضحة لفرض الفصل العنصري.

وصول متقدّم للإنترنت

أصدرت وزارة الاتصالات في تشرين الأول قرارًا يصنّف "المناطق المفضّلة" التي سيتم ربطها بشبكات الإنترنت المتقدمة. تم إدراج سبع بلدات عربية فقط ضمن قائمة 244 بلدة، ولم تشمل القائمة أي قريّة بدوّية في النقب، بينما شملت 70 مستوطنة في الضفة الغربية. على ضوء ذلك، طالب مركز عدالة بإلغاء هذا القرار، مجادلًا بأن إقصاء البلدات البدويّة يساهم بتوسيع "الفجوة الرقمية" القائمة وكذلك الفجوات الكبيرة القائمة في مجالات التعليم، الصحّة والخدمات الاجتماعية، خصوصًا بعد جائحة فيروس كورونا.

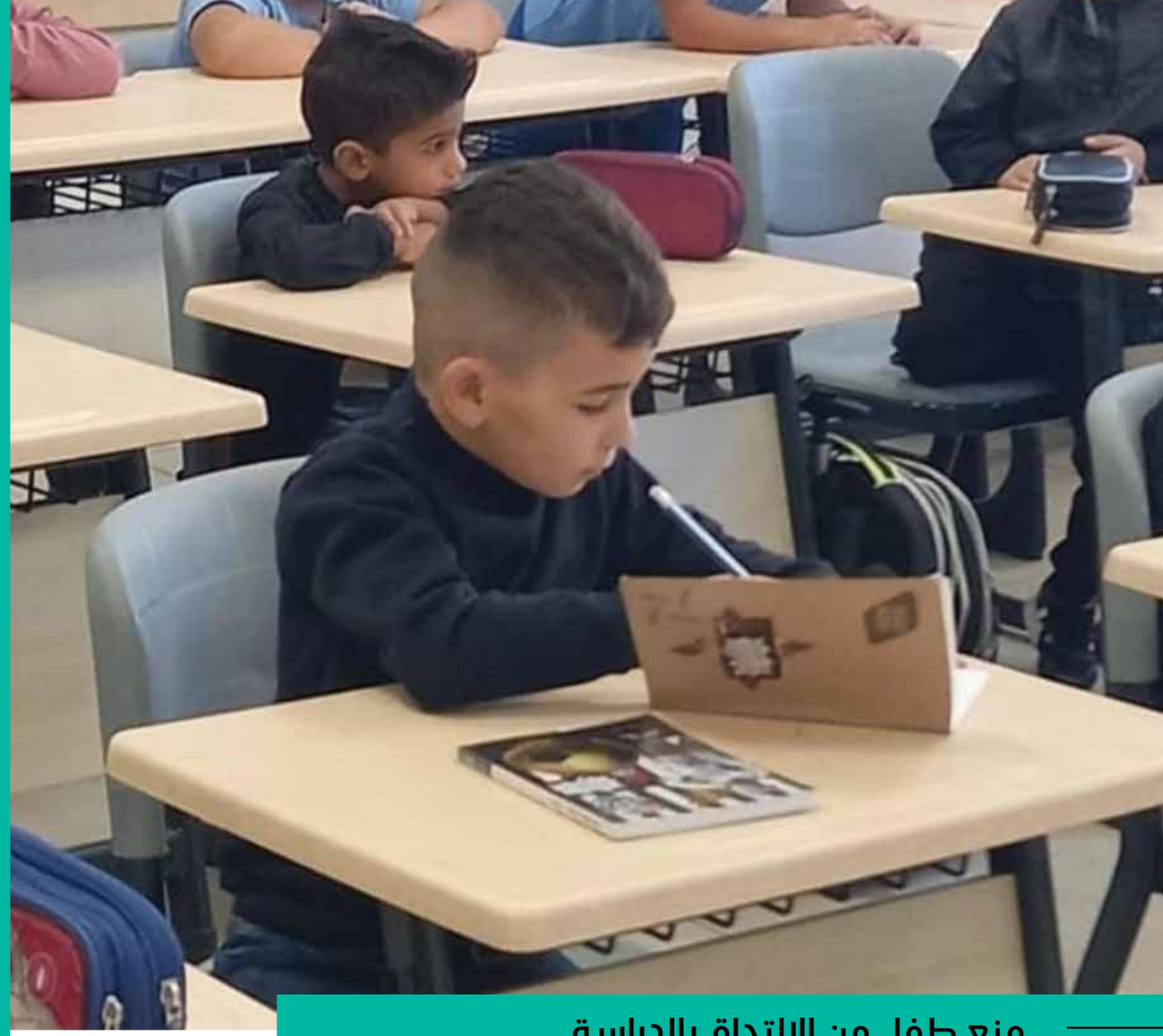

منع طفل من الالتحاق بالدراسة

التحق طفل يبلغ من العمر 6 أعوام من قرية اكسال في الصّف الأول في مدرسة القرية لأول مرة في تشرين الثاني. تم رفض تسجيل الطفل مرة تلو الأخرى كونه لا يحمل الهويّة الإسرائيلية بحيث إنه وُلد في الضفة الغربية، وذلك على الرغم من أن أمّه فلسطينية من الداخل تحمل الهوية الإسرائيلية. بعد أيام قليلة فقط من بدء عدالة المراسلات مع السلطة المحلية، تم تسجيل الطفل في المدرسة وبدأ تعليمه.

لقد تغير كل شيء منذ أن بدأ أخي في الذهاب إلى المدرسة. من قبل، كان يجلس وحده مع هاتفه. الآن، هو يتعلم الكتابة، يلعب مع أطفال آخرين ويخرج في الهواء الطلق.

حاولنا جاهدين تسجيله في المدرسة لكن لم يساعدنا أحد. اعتاد أن يعاني من مشاكل في الكلام واستغرقه الأمر وقتًا طويلًا في نطق الجمل. لم يتحدث معنا [عائلته] أو يلعب مع أطفال آخرين. بمجرد أن بدأ في الذهاب إلى المدرسة، تحسن خطابه وبدأ في التواصل مع الناس. الآن هو مختلف. لقد تطوّر اجتماعيًا.

منذ خمس سنوات وهو يعيش معي ومع أمي دون أب. أمي تعاني من بعض المشاكل الصحية وكنت أساعدها في الاعتناء به ومحاولة تسجيله في المدرسة. لقد قوبلنا بالرفض في كل مكان ذهبنا إليه. حاولنا لمدة ثلاث سنوات تسجيله في روضة الأطفال والمدرسة. توجهنا إلى جميع السلطات المحلية والحكومية المعنيّة، بما فيها وزارة التربية والتعليم ووزارة الداخلية والبلدية ووكالة التأمين الوطني. لقد جعلونا نمرّ بعمليات مرهقة. كما استشرنا محاميًا خاصًا كانت أتعابه باهظة جدًا بالنسبة لنا.

نحن ممتنون جدًا للمحاميّة ناريمان (محامية من مركز عدالة)، حيث بعد أن تحدثنا إليها، تم تسجيل أخي في غضون أيام. أنا وأمي الآن ننعم براحة البال. لقد زال القلق الهائل الذي كان يثقل كاهلنا ونحن الآن مرتاحون.

يبلغ أخي من العمر الآن سبع سنوات تقريبًا، وهو سعيد جدًا. التعليم هو كل شيء. على الرغم من ضياع بعد الوقت بسبب التأخير في التسجيل، يقول أساتذته إنه الآن الأول على فصله. لقد تطوّر اجتماعيا وعاطفيا. هو الآن يلعب مع أطفال آخرين وتغيرت حياته كليًا. من قبل، لم يكن لديه طفولة طبيعية، لكنه الآن يتمتع بها".

ملك عزب
الأخت الكبرى للطفل

التهجير القسري في النقب

تصوير ماتي ميلشتين

في عام 2021، استمرت إسرائيل في سياسة تهجير البدو في النقب من قراهم ومنازلهم من خلال إصدار أوامر الإخلاء والهدم، إحياء خطة للسكن المؤقت تهدف إلى إجلاء الآلاف من سكان القرى غير المعترف بها إلى مخيمات تهجير للسكان النازحين، وتحت ذريعة تنفيذ خطط لتطوير البنى التحتية والتي ستؤدّي إلى مصادرة الأراضي وتهجير السكّان. يستمر مركز عدالة في محاربة التهجير القسري في كل الوسائل القانونية المتاحة.

قامت سلطة "توطين البدو"، في تشرين الثاني، بإعادة إحياء خطتها لعام 2019 من أجل **إقامة "مساكن مؤقتة"**، أو ما يبدو فعليًا كمخيّمات للاجئين مهجّرون قسريًا، من أجل إخلاء وتهجير آلاف البدو من قراهم غير المعترف فيها في النقب. كما في السابق، تم التراجع عن الخطة المذكورة بعد تقديم عدة اعتراضات من مؤسسات مجتمع مدني، من ضمنها مركز عدالة.

صادقت المحكمة المركزية في بئر السبع في آذار على إلغاء قرارات إخلاء ضد السكان البدو في قرية السر الواقعة في منطقة نفوذ بلدة شقيب السلام المخطط لها حكوميًا، بعد أن قدم عدالة، نيابة عن عائلات من البلدة، طلبًا بإلغاء القرارات وإتاحة إمكانية دفاع الأهالي عن بيوتهم ضد التهجير. وتم إصدار هذه القرارات بناءً على دعاوى قضائية رفعتها الدولة، دون معرفة السكان أو حضورهم في المحكمة. تعد هذه حالة فريدة من نوعها من حيث إن العائلات المتضررة تعيش في بلدة مخطط لها حكوميًا، ومن المفترض أن تشمل الخطة الرئيسية للمنطقة منازلهم.

في تشرين الأول، **أصدرت المحكمة العليا قرارها في التماسات طالبت بإلغاء مخطط لمنجم فوسفات يقع بين أربع قرى عربية في النقب، بما في ذلك التماس قدمه عدالة ومؤسسات أخرى** نيابة عن 168 مواطنًا. بسبب الدعوى، وافقت السلطات الإسرائيلية على إجراء مسح ليشمل المخاطر الصحية التي من الممكن أن يتعرض لها السكان البدو. سيؤدي بناء المنجم كما هو مخطط له إلى هدم المنازل والتهجير القسري لآلاف السكان.

أيضًا في تشرين الأول، **نشر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في السكن اللائق** الجزء الأول من تقريره حول التمييز في الإسكان في جميع أنحاء العالم، والذي وجد فيه **"تمييز ممنهج وفصل عنصري مستمر في الحصول على الحق في السكن للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والضفة الغربية "**، ووجد أن " التدخلات القضائية في إسرائيل ساهمت بشكل كبير في خلق التمييز والحفاظ عليه". استشهد المقرر الخاص بتقرير مؤلف من 28 صفحة قدمه إليه مركز عدالة في حزيران 2021، والذي يركز على أهم السياسات وممارسات الفصل المكاني الذي تفرضه إسرائيل داخل الخط الأخضر بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إنجازات قانونية أخرى

الدفاع عن الحق في الاقتراع

في شباط، رفضت لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية الطلبات التي قدمتها أحزاب سياسية يهودية إسرائيلية يمينية متطرفة لشطب حزبين سياسيين فلسطينيين - القائمة المشتركة والقائمة الموّحدة - من المشاركة في انتخابات الكنيست في آذار 2021. مثّل عدالة كل من الحزبين أمام لجنة الانتخابات المركزية في الدفاع عن حقوق المواطنين العرب في الترشح للانتخابات والتصويت.

إلغاء العقاب الجماعي بذريعة إلقاء الحجارة

في تموز، قبلت المحكمة العليا التماساً، في قرار بأغلبية 5 قضاة مقابل 4، ضد قانون يحرم آباء قاصرين فلسطينيين من مخصصات الأطفال، بحجة أن أطفالهم أدينوا بجرائم مصنفة على أنها أمنية أو ارتكبت "بدوافع قومية"، في المقام الأول رشق الحجارة. قدّم عدالة التماسًا ضد القانون في 2016 مع شركاء من المنظمات غير الحكومية.

تحديّات

تقليص الحيّز المتاح للمجتمع المدني الفلسطيني

في 19 تشرين الأول 2021، صنّف وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية بارزة على أنها "منظمات إرهابية" بموجب قانون مكافحة الإرهاب لعام 2016 وبناء على "أدلة سرية". بالإضافة إلى ذلك، أعلن الجيش الإسرائيلي عن المؤسسات "تنظيمات محظورة" بموجب أنظمة الدفاع (حالة الطوارئ) الصادرة في عهد الانتداب البريطاني في عام 1945. بعض هذه المنظمات هي من الأبرز في تحدي الاحتلال الإسرائيلي وسياسات الفصل العنصري، وبعضها نشط أمام المحكمة الجنائية الدولية. إن حظر المؤسسات الست وتصنيفها كمنظمات إرهابية هي خطوة مدمّرة محتملة للمجتمع المدني الفلسطيني، وهي خطوة نموذجية للأنظمة الشمولية والاستعمارية. يمثل عدالة ومحامون حقوقيون المنظمات الفلسطينية الست وهي: مؤسسة الضمير، مؤسسة الحق، مركز بيسان، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين، اتحاد لجان العمل الزراعي، واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، ضد محاولة إسرائيل الواضحة لإسكاتهم ونزع الشرعية عنهم وإلغاء تمويلهم وتقليص المساحة المتاحة للمجتمع المدني الفلسطيني في العمل ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

غارة جوية إسرائيلية علىمدينة غزة، فلسطين / Shutterstock.

استمرار سياسة الافلات من العقاب والمس في الحق في الحياة

استمرت سياسة غياب المساءلة وحرمان المدنيين الفلسطينيين ضحايا اعتداءات الجيش الإسرائيلي من الحق في التعويض، حيث ترفض إسرائيل منح سبل الانتصاف في قضايا التعويض المدني، ولا تجري تحقيقات جنائية حقيقية في هذه الأعمال أو ملاحقة الجناة. إن سياسة إسرائيل المتمثلة في الإفلات التام من العقاب لقواتها المسلحة تتغلغل في جميع مستويات النظام القانوني الإسرائيلي، كما أظهرت شكاوى عديدة قدمها عدالة إلى السلطات العسكرية والمدنية وكذلك إلى المحكمة العليا. حقّقت العديد من لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة في مقتل المدنيين والتدمير الواسع النطاق للممتلكات المدنية في غزة، وكذلك في المنظومة الإسرائيلية للتحقيق الداخلي، ووجدت إخفاقات وأوجه قصور مزمنة وممنهجة. تم عرض العديد من حالات القتل هذه على المحكمة الجنائية الدولية وهي قيد التحقيق حاليًا.

بالإضافة إلى ذلك، تنتهك إسرائيل الحق في كرامة الموتى برفضها إعادة جثامين الفلسطينيين إلى عائلاتهم لدفنها بكرامة، وباحتجاز الجثامين كورقة مساومة. اعتبارًا من 20 كانون الثاني 2022، تحتجز إسرائيل 93 جثمانًا فلسطينيًا قتلوا على يد القوات الإسرائيلية منذ عام 2016. ومن وجهة نظر عدالة، وكذلك رأي العديد من قضاة المحكمة العليا وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، لا يجوز لإسرائيل احتجاز جثامين الفلسطينيين كأوراق مساومة أو كرهائن أو لأي سبب آخر.

عنف الشرطة ضد الفلسطينيين في الداخل

بعد أن أهملت قضية العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني على مدى عقود، تواصل السلطات الإسرائيلية النظر إلى المواطنين الفلسطينيين على أنهم أعداء. في أوائل عام 2021، تظاهر الفلسطينيون احتجاجًا على إخفاقات الشرطة المستمرة في التعامل مع ارتفاع معدلات جرائم العنف في بلداتهم، وأصيب عشرات المتظاهرين نتيجة لاعتداء الشرطة الوحشي عليهم حيث استخدمت الشرطة أساليب قمعية، بما في ذلك الرصاص المعدني المغلف بالمطاط والقنابل المسيلة للدموع وقنابل الصوت والهراوات المعدنية. وطالب عدالة الشرطة بوقف تفريق الاحتجاجات واستخدام القوة المفرطة، وأدان قتل الشرطة لطالب التمريض أحمد حجازي البالغ من العمر 22 عامًا في طمرة، بعد أن أطلق عناصر الشرطة النار داخل حي سكني في المدينة في شباط الماضي. وطالب عدالة برفع أمر حظر النشر عن القضية.

في عام 2021، اقترحت الحكومة سلسلة من الإجراءات الصارمة تشير إلى موقف عدائي تجاه العرب بحجة مكافحة الجريمة مثل مشروع قانون لتوسيع صلاحيات الشرطة لمداهمة المنازل والشركات والاستيلاء على الممتلكات دون أمر قضائي، وقرار بالسماح لجهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش بالعمل في البلدات العربية، وإقامة وحدة "مستعربين" سريّة جديدة تم إنشاؤها للعمل حصريًا في البلدات العربية. يتحدّى مركز عدالة هذه الإجراءات التي إذا تم اتخاذها، ستؤدي إلى إنشاء مسارين منفصلين لتطبيق القانون، أحدهما لليهود والآخر لمواطني الدولة الفلسطينيين. قدم عدالة سلسلة من الشكاوى إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش) حول هذه الأحداث وردًا على القمع العنيف للاحتجاجات خلال هبّة أيّار في 2021.

شنت السلطات الإسرائيلية في أعقاب هبة الكرامة حملة اعتقالات جماعية ضد المواطنين الفلسطينيين، بما في ذلك القادة السياسيون، بتناقض صارخ مع التساهل غير المبرر أو عدم التدخل تجاه المتطرفين اليهود الإسرائيليين وعصابات المستوطنين العنيفة والعنصرية. واعتقلت الشرطة أكثر من 2100 شخص خلال هذه الحملة، ٪91 منهم من العرب - فلسطينيون مواطنون في إسرائيل وفلسطينيين من سكان القدس الشرقية.

في نفس الوقت الذي تقوم فيه بقمع المتظاهرين الفلسطينيين، تواصل إسرائيل تقييد حقوقهم في حرية التعبير على الإنترنت. في نيسان 2021، أذنت المحكمة العليا باستمرار عمليات وحدة السايبر التابعة لمكتب المدعي العام الإسرائيلي في فرض الرقابة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، رافضة التماس قدمّه مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل. بذلك سمحت المحكمة لوحدة السايبر بالاستمرار في ممارسة صلاحيات مطلقة دون رقابة، وتكميم أفواه مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وحتى تعليق حساباتهم أو حذفها، واستهداف الفلسطينيين بشكل خاص.

الفقر والفجوات الرقمية

الفلسطينيون في الداخل هم فئة مستضعفة اقتصاديًا، ولا سيما البدو في النقب، الذين يسجلون أعلى مستويات الفقر في البلاد. إجمالًا، ووفقًا لتقرير عام 2020 لمؤسسة التأمين الوطني، يعيش ما يقارب ٪36 من العائلات الفلسطينية في إسرائيل و٪59 من العائلات البدوية في النقب تحت خط الفقر. أثناء جائحة كورونا، كان وضع المجموعات الأكثر فقراً، بما في ذلك نسبة كبيرة من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والبدو في النقب، هو الأسوأ. اتسعت "الفجوة الرقمية" القائمة بين المواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى درجات كبيرة جدًا نتيجة لعمليات الإغلاق التي تم فرضها أثناء الوباء. المزيد والمزيد من الخدمات التعليمية واليومية مثل الرعاية الصحية وخدمات البطالة وغيرها من خدمات الرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية، تتحول عبر الإنترنت وتتطلب محو الأمية الرقمية، وبالتالي لا يمكن للكثير من الأفراد من الفئات المستضعفة الحصول على هذه الخدمات والحقوق.

لم يتمكن عشرات الآلاف من المواطنين البدو من الوصول إلى خدمات الدولة الأساسية بسبب افتقارهم إلى الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر، وفي بعض من الحالات للكهرباء. ولم يتمكن ما يقدّر بنحو 150000 طفل من الفلسطينيين في الداخل من المشاركة في برنامج التعليم عن بعد عبر الإنترنت خلال فترات إغلاق المدارس أثناء جائحة كورونا. هذه الحالات ليست فقط انتهاكات لحقوق الإنسان في المساواة والرفاه الاجتماعي والتعليم، ولكن أيضًا في "الحقوق الرقمية"، نظرًا لأن بعض المجتمعات غير الموصولة بالإنترنت تصبح متخلفة في جميع مجالات الحياة تقريبًا ومعرضة لخطر الفقر المتأصل متعدد الأجيال.

طاقم ومجلس إدارة عدالة

طاقم عدالة
د. حسن جبارين، مؤسس ومدير عام عدالة والقسم القانوني
سوسن زهر، نائب المدير العام

الوحدة القانونية
سهاد بشارة، مديرة وحدة الأرض والتخطيط
ميسانة موراني، منسقة وحدة الأرض والتخطيط
فادي خوري، وحدة الحقوق المدنية والسياسية
ربيع إغبارية، وحدة الحقوق المدنية والسياسية
وسام شرف، وحدة الحقوق المدنية والسياسية
عدي منصور، وحدة الحقوق المدنية والسياسية
ناريمان شحادة زعبي، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
سلام ارشيد، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
آية حاج عودة ، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
ساري عراف، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية
مروان أبو فريح، باحث ميداني ومركّز فرع النقب
ماريا زهران، مركزة مشروع الحق في الاحتجاج
عدن طاطور، محامية متدربة
ميس عبد الله، طالبة قانون
علا طه، طالبة قانون
مجد حداد، طالب قانون

قسم الإعلام
ماتي ميلشتين، مدير قسم الاعلام ومركّز الاعلام الأجنبي
آري ريمز، منسق الإعلام العبري
رامي حيدر، منسق الإعلام العربي
نجمة حجازي، منسقة الإعلام العربي
مريام عازم، مساعدة في قسم الإعلام والمرافعة الدولية

قسم المرافعة الدوليّة وتجنيد الموارد
رينا روزنبرغ - جبارين، مديرة قسم المرافعة الدوليّة وتجنيد الموارد
كيتي هيسكث ، منسقة منشورات، وحدة تطوير الموارد
سهير أسعد، منسقة المناصرة الدولية
رنا خليل، وحدة تطوير الموارد

قسم الادارة و الشؤون المالية
غسان خرعوبة، مدير مالي
فتحية حسين، مديرة المكتب
بشير الصالح، محاسب
شيرين زمرد، مساعدة إدارية

مجلس إدارة عدالة
بروفيسور محمود يزبك، رئيس الإدارة
خالد دغش، محام
د. رلا هردل
د. هالة خوري- بشارات
منهل خوري، محام
د. منصور النصاصرة
السيد زياد عمري

لجنة المراقبة
عماد جبارين
مؤيد معاري، محام

طاقم عدالة 2021

المتبرعون لعدالة

كان عمل عدالة في عام 2021 مدعومًا بتبرعات من مؤسسات ووكالات تنموية ومئات الأفراد. نحن نقدر التبرعات السخية من جميع الجهات المانحة الداعمة لعملنا. الجهات المانحة الرئيسية لمركز عدالة هي:

Open Society Foundations
Swiss Agency for Development and Cooperation
New Israel Fund
The Foundation for Middle East Peace
The Glezerman Family Foundation
Bread for the World
Christian Aid
Broederlijk Delen
Medico International
Mazon – A Jewish Response to Hunger
World Peace Service (WFD)

لمزيد من المعلومات حول عدالة، يرجى زيارة موقعنا:
www.adalah.org

اليوبيل الفضي
عدالة

رؤية عدالة

تحصيل الحقوق الكاملة، بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، لجميع الأشخاص الذين يعيشون في فلسطين التاريخية، وإنهاء الاحتلال، وتحقيق العدالة التاريخية لجميع الفلسطينيين.

25 عامًا على تأسيس مركز عدالة

على مدار 25 عامًا، تولّى مركز عدالة القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل دورًا مركزيًا في أكثر المعارك القانونية إثارة للجدل في الدفاع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية. يعتمد هذا العمل الحاسم على استمرارك في دعم عدالة.

ادعم/ي عدالة للاستمرار بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين

www.adalah.org

عدالة

على مدار 25 عامًا، تولّى مركز عدالة دورًا مركزيًا في أكثر المعارك القانونية إثارة للجدل في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين أمام المحاكم الإسرائيلية. يعتمد هذا العمل الحاسم على استمرارك في دعم عدالة.

تابعوا عملنا وتبرعوا لعدالة:

www.adalah.org